موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي

د. عبد النور ناجي

أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر

ملخص:

حظيت التحولات التي تشهدها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط (المغرب العربي) باهتمام بالغ من قبل الباحثين الذين انبروا لبحث تداعيات الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المنطقة وتأثيراتها على جوارها الأوروبي ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تزايد المخاوف والتوترات (تأمين الممرات الحيوية الملاحية تأمين خطوط أنابيب النفط والغاز...)، لذلك يتناول المقال موقف القوى الغربية سيما الو. م. أ. وفرنسا من التطورات في المنطقة وتأثيراتها، من خلال تحليل محددات السياسة الأمريكية والأوروبية في منطقة المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: المنطقة المغاربية، الاحتجاجات، القوى الغربية.

Abstract:

The ongoing transformations taking place in the southern shore of the Mediterranean stimulated an important literature. Researchers as well as commentators were greatly interested in discussing the repercussions of the protests movement and popular revolts in the region with a particular emphasis on their impact on the EU. This article deals with the potential threats of these the ongoing unrests on the interests of both the EU and the US amid growing fears and tensions (secure corridors vital navigational secure pipelines oil and gas...). It addresses also the position of Western powers, particularly, the United States and France towards the developments in the region and their effects, through the analysis of the determinants of U.S. and European policy in the Maghreb region.

Keywords: Maghreb Region, protests, Western powers.

مقدمة

تسجل الحركات الاحتجاجات في بلدان المغرب العربي أقوى حضور لها في بداية الألفية الثانية في ظل أزمات بنيوية تعتري النسق السياسي، وقد نجحت في التوسع وتجنيد الجماهير الشعبية وأن تتحول إلى ثورات شعبية استطاعت الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي مساء يوم (الجمعة 14 جانفي 2011)، وتشهد ليبيا أعنف الاحتجاجات العربية الداعية إلى إسقاط نظام العقيد معمر القذافي. لقد أربكت الحركات الاحتجاجية التي تحولت إلى ثورات شعبية الأنظمة العربية، وفاجأت الحكومات الأوروبية (دول الاتحاد الأوروبي) والقوى الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وجعلتها توازن بين مصالحها الإستراتيجية وبين رغبتها في الإصلاح السياسي بالمنطقة.

وانطلاقا مما سبق تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل موجة الحركات الاحتجاجية في المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا) وتداعياتها الأمنية، ومعرفة موقف وسلوك القوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا) من كل ذلك؟

أولا: تنامي الحركات الاحتجاجية في بلدان المغرب العربي.

ثانيا: موقف القوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا)

أولا: تنامي الحركات الاحتجاجية في بلدان المغرب العربي.

تشهد بلدان المغرب العربي تناميا ملحوظا في عدد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية حيث أصبح السلوك الاحتجاجي والطلب الاجتماعي العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي في السنوات الأولى من هذه الألفية، تلك الحركات نجحت تقريبا في التوسع واختراق معظم القطاعات، والانتقال من المطالب الاجتماعية إلى المطالب السياسية، ففي الجزائر عرفت الجبهة الاجتماعية احتجاجات وإضرابات كثيرة خلال السنوات الأخيرة لفئات واسعة من المواطنين، خاصة فئة الشباب العاطلين عن العمل والعائلات التي لا تتوفر على سكن، ففي أكثر من مناسبة وعلى صعيد جميع القطاعات تقريبا التعليم، الصحة يمكن تسجيل مواقف تكون منطوية على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور وتوفير السكن والعدالة في توزيع الثروة والتنديد بالفساد، هذا بالإضافة إلى انتفاضات الهوامش المتمثلة في احتجاجات سكان البلديات والقرى والأحياء العشوائية اليومية التي تطالب بتوفير المياه والنقل والخدمات العامة، تميزت هذه الحركات

بحالة من الغضب والعنف تمارسه فئات الشباب من مختلف الفئات العمرية، وتتكرر هذه الحالة خاصة بعد نهاية كل مباراة في كرة القدم تعبيرا عن الغضب الشعبي والاستياء من الأوضاع الاجتماعية، تتخلله مواجهات مع قوات الأمن.

في المغرب كذلك شهدت المدن والقرى خلال السنوات العشر الأخيرة، موجة من الحركات الاجتماعية، وتصعيدا في المد الاحتجاجي، سواء كانت بسبب غلاء الأسعار أوالبطالة أوبسبب تدهور الخدمات العمومية، أومن أجل مطالب حقوقية وثقافية،[1] هذا الحضور الاحتجاجي اتخذا أشكالا جديدة ومضامين مغايرة، إذ لم يعد مقتصر على الانتفاض الذي كان في الغالب ما ينتهي بالقمع والاعتقال والمحاكمات، بل تجاوزت هذا الشكل التقليدي إلى احتلال الشارع العام والاعتصامات، أما من حيث المضامين تنوع الاحتجاج وتعدد من الاحتجاج على ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، إلى الحق في ولوج الشواطئ باعتبارها ملكا عموميا والمطالبة بالشغل وبالحقوق الثقافية ومناهضة العولمة. ومن بين الفئات الأكثر حضور في الفعل الاحتجاجي الإسلاميين، فتحت شعار أسلمه المجتمع والدولة شهد المغرب احتجاجات عدد من الإسلاميين، فضلا عن الاحتجاج الذي عرفته بعض مرافق الدولة كالجيش والأمن.[2]

عرفت ليبيا حركات احتجاجات شعبية تخللتها أعمال شغب في العاصمة طرابلس وبعض المدن بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وأزمة السكن وازدياد عدد العاطلين عن العمل، حيث طالب أصحاب شهادات التخصص بالوظيفة وبتحسين ظروف المعيشية، بالإضافة إلى حركة اللجان الثورية التي تقوم بتحريض الجماهير على رفض كافة أشكال الفساد في البلاد، وقد أصبحت هذه الاحتجاجات وأعمال الشغب واقعا ملموسا في ليبيا وتطورت هذه الاحتجاجات بعد نجاح الثورتين في كل من تونس ومصر لتجد الجماهير الشعبية الظروف الإقليمية المواتية لتطالب بالتغيير والإصلاح السياسي وإسقاط النظام الحاكم منذ أكثر من اثنين وأربعين سنة.

تحدث الاحتجاجات نتيجة فشل عملية التحول الديمقراطي في الالتزام بالتتابع الزمني من حيث البدء بالقضاء على النظام التسلطي، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية فالوصول إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي،[3] هذه الاحتجاجات عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام، وهذا في حالة الاستجابة لمطلب مراجعة الإصلاح وإزالة كل الإجراءات التي قد تعوق أداء النظام الديمقراطي.

لقد أظهرت الحركات الاحتجاجية في المغرب العربي، أن التحول الديمقراطي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة ومؤسسة الرئاسة في ظل استمرار هيمنة السلطة التنفيذية، قد يؤدي إلى تعددية سياسية مقيدة وشكلية [4] كما تمثل حالة عدم التوازن بين الدولة والمجتمع إحدى المعضلات الأساسية للتطور الديمقراطي، فبالرغم من تبني بعض الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي، والانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية السياسية، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل جوهري على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور حالة التوازن.[5]

ثانيا: موقف القوى الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا) من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية.

لقد فاجأت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في المغرب العربي والانتفاضة الشعبية في تونس وتداعياتها القوى الدولية، وأصبحت متخوفة على مصالحها وسياساتها في المنطقة، خاصة بوجود أنظمة سياسية حافظت على مصالحها سنوات عديدة، فأكثر ما يثير قلق القوى الدولية من الحراك الديمقراطي في العالم العربي هوأن يؤدي إلى المس بوجود أنظمة تقدم خدمات إستراتيجية كبيرة لها، في وقت تستمد فيه معظم الأنظمة الشمولية في العالم العربي شرعيتها من اعتراف الأطراف الخارجية وتعاونها. إن استمرار المصالح الغربية يقتضي الدفاع عن النظم العربية الموالية للغرب في المنطقة حتى ولوكانت أوتقراطية غير منتخبة، وهذا ما يفسر التزام الولايات المتحدة والغرب بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان يأتي في مرتبة لاحقة بالنسبة إلى الدفاع عن النظم العربية الحليفة، حيث أن مثل هذه النظم قد تضمن المصالح الأمريكية والغربية (التسهيلات العسكرية، وأسعار منخفضة للنفط) أكثر مما يمكن أن تفعله نظم عربية منتخبة وديمقراطية.[7]

إن الرعاية الأمريكية والأوروبية للنظام التونسي، وتقديمه نموذجا نادرا لدول الجنوب، نجح في القضاء على الأصولية وتحقيق معدلات نمومحترمة بمقاييس البنك الدولي دون أخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية الباهظة لهذه السياسات. هذا الإعجاب الغربي قد يفسر حالة الذهول التي تعتري الدوائر الغربية من انهيار النموذج التونسي وتحول الحركة احتجاجية إلى ثورة سلمية وصلت ارتداداتها إلى العديد من البلاد العربية الأخرى، ولم يخفِ الرئيس الأمريكي باراك أُوباما امتعاضه من فشل وكالة الاستخبارات المركزيةِ الأمريكيّة في توقع حدوث الثورتين التونسية والمصرية، الأمر الذي يشير إلى عجز مختلف مؤسسات الرصد والضبط والمراقبة عن توقع الحراك الاجتماعي في البلدان العربية، خصوصا وأن تقارير تلك المؤسسات سوّقت على مدى سنوات

طويلة أفكارا ونظريات، أجمعت على الأقل في معظمها على أن المجتمعات العربية تشكل حالة خاصة تختلف عن جميع المجتمعات الأخرى، وأن الشعوب العربية لها قوانين تحول وتطور لا تتشابه مع قوانين التحول والتطور المطبقة على الشعوب الأخرى، وأطلقت على ذلك اسم "الاستثناء العربي".(8)

ا– المغرب العربي والمنافسة الأمريكية الأوروبية

1. المكانة الجيو– استراتيجية للمغرب العربي: يحتل المغرب العربي مكانة إستراتيجية هامة، فهويطل على الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط من الشمال، ويشكل بوابة رئيسية على أفريقيا جنوب الصحراء من الجنوب، ويمتد على حيّز من المحيط الأطلسي في الغرب، ويرتبط مع أشقائه في المشرق العربي من الشرق. إنّ الجغرافيا تضع المنطقة في قلب التوازنات الدولية المقبلة، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية. كما تتوفر المنطقة علي كامل المقومات والميزات الكفيلة بتأمين نجاح اتحادها، نظرا للقواسم المشتركة التي تجمع بين بلدانها علي غرار الثقافة والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ.

هذا ما رشحها لأن تكون منطقة تجاذب وتنافس محموم بين القوى الدولية الكبرى ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.وتعود جذوره التنافس إلى بدايات الحرب العالمية الثانية واستمراره بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد، حيث قدمت الولايات المتحدة مشروعها الشرق أوسطي ومبادرة إيزنستات للشراكة، وفي المقابل قدم الاتحاد الأوروبي مشروع الشراكة المتوسطية، لقد بلغت المنافسة ذروتها بعد تقديم هذين المشروعين اللذين يعتبرهما الكثير وجهين جديدين من وجوه الاستعمار، بحكم ما ينطويان عليه من استغلال ونهب لخيرات المنطقة، وبهذين المشروعين أخذت المنافسة صبغة اقتصادية. وعليه أصبحت منطقة المغرب العربي مرشحة لاستقبال الكثير من تناقضات النظام العالمي الجديد على ساحتها ويمكن تحديد إستراتيجية القوى الدولية في المنطقة فيما يلي:

2. الاستراتيجة الأمريكية في المنطقة: إنّ الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية ينطوي على عدة ملفات أمنية واقتصادية، فالملف الأمني تجسده التقارير التي تصنف منطقة الصحراء الكبرى على أنها "بؤرة رئيسية للجماعات الإرهابية في أفريقيا"، خاصة بعدما صار المغرب العربي أحد المعابر

الرئيسة لعناصر تلك الجماعات نحوأوربا، تحت ستار الهجرة السرية أما الملف الاقتصادي، فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في موريتانيا، وربما الصحراء الغربية، علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر ويصل إلى المحيط الأطلسي، ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري، وذلك المكتشف في أفريقيا الغربية كما يبدوأنّ سواحل المنطقة الممتدة من شمال السنغال إلى خليج ليبيا ووفرة الطاقة والإنتاج الزراعي والمعدني مغرية للجانب الأمريكي.(9)

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبهدف تقوية النفوذ الأمريكي في المغرب العربي ركزت الولايات المتحدة اهتمامها على الشأن الأمني والعسكري تحت عنوان التعاون مكافحة الإرهاب، وبالتحديد في منطقة المغرب العربي، حيث سعت إلى بناء شراكات اقتصادية وأشكال تعاون أمني وعسكري تم التعبير عنها بالمناورات المشتركة، في العديد من الدول المحيطة بالمغرب العربي وبعض دول المغرب مثل موريتانيا وفي الصحراء الجزائرية من أجل تدريب وقيادة عمليات خاصة.ونتيجة للتنافس المحموم البارد بين فرنسا وأمريكا، والارتباك الفرنسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وارتباك النظم المغاربية إزاء هذا التنافس وسعيها لاسترضاء الطرفين، فقد استجابت النظم المغاربية مع أي مبادرة تقدمها فرنسا أوأمريكا تاركة باب التنافس مفتوح بينهما والنصر لمن ينتصر في الميدان دون قدرة على تحديد توجهات أواستراتيجيات وطنية خاصة. ويمكن تحديد أشكال التعاون الأمريكيّ مع الدول المغاربية عدة مستويات هامة منها:

التعاون الطاقوي، التعاون في إطار الحرب العالمية على الإرهاب.

ويعتبر التعاون في مكافحة الإرهاب نقطة اتفاق شديدة الأهمية من المنظار الأمريكيّ لقياس درجة تعاون الدول المغاربية مع واشنطن، التي تدرك أنّ تكامل أدوار الدول في مكافحة الإرهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسية الأمنية للولايات المتحدة من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية، التعاون الاقتصاديّ والتجاريّ مع الأقطار الخمس للاتحاد، تمّ توقيع اتفاقات اقتصادية وتجارية بين الجانبين، توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أميركا والمملكة المغربية، والشراكة التجارية مع تونس والجزائر، والتعاون الطاقويّ والتجاريّ مع ليبيا.

أمّا ليبيا، فقد أظهرت تعاونا فاجأ العالم بأسره عند تخليها عن برنامج التسلح النووي بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وساعد تراجع العقيد الليبيّ عن برنامج ليبيا للتسلح النووي في

كشف شبكة دولية إسلامية لبيع التكنولوجيا النووية للدول الإسلامية بقيادة العالم النووي الباكستانيّ عبد القدير خان، وأعتبر ذلك نصرا دبلوماسيّا مجانيّا جعل الرئيس **جورج والكر بوش** يستخدمه للترويج لحملته الانتخابيّة للفوز بعهدة رئاسية ثانية سنة 2004. مع ذلك، لقد وظفت ليبيا الريع النفطيّ بالبترودولار، لإغراء العواصم الغربية بمنحها امتيازات اقتصادية في ليبيا.(10)

3. الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة (المسألة المغاربية–الأوروبية):

خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي: إن البحث في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة دول الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ، وفهم معمق للجغرافيا، ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء المستجدات الدولية وأثرها في المسرح الدولي، فارتباط القرار السياسي في المغرب العربي بالتوازن الدولي وتأثيراته أدى ويؤدي إلى بقاء المنطقة مطمعا اقتصاديا لكافة القوى الدولية.(11)

إن منطقة المغرب العربي بقيت منطقة نفوذ أوروبية لعقود طويلة ولذلك تسعى هذه الدول للحفاظ على هذا النفوذ وتجسد هذا السعي في مشروع الشراكة الأورومتوسطية (1995) والذي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف:

– في المجال السياسي والأمني: تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وتعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحته

– في المجال الاقتصادي والمالي: إقامة منطقة تجارة حرة تدريجيا في المنطقة ودعم الاقتصاد الحر وتطويره بما يخدم المصالح الاقتصادية الأوروبية.

– في المجال الاجتماعي والثقافي: إيقاف تدفق الهجرة من جنوب المتوسط خاصة من منطقة المغرب العربي، وذلك عبر ما يعتقد أن المشروع سيؤدي إليه من تنمية وازدهار ومن ثم التخفيف من حدة البطالة فيها.

لقد قدمت فرنسا مشاريع مشتركة مع شمال إفريقيا ضمن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ويتضح أن المشاريع تهم فقط ما هواقتصادي مثل

الترخيص بتصدير بعض المواد الأولوية والزراعية والطاقة مقابل ضرورة تطبيق حكام المغرب العربي سياسة أمنية ضد الهجرة والإرهاب نيابة عن أوروبا.

ب. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة التونسية والحركات الاحتجاجية في الجزائر وبداية الإحداث المسلحة في ليبيا:

لقد تبنت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأميركي السابق **جورج بوش** في مسالة التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خيارين: الاستقرار من خلال دعم الأنظمة الحاكمة، أوالتغيير من خلال الحروب والفوضى الخلاقة، ولواضطر ذلك إلى التخلي عن أصدقائها. وبفشل الخيار الثاني بعد تجربة العراق، تراجعت وعادت إلى التعاون مع الأنظمة الصديقة لـ "كسب العقول والقلوب"، ومع قدم الرئيس" **باراك أوباما** " ظهر تغير في سياسات وإستراتيجية الإدارة الأمريكية اتجاه القضايا العربية، ففي الخطاب الذي ألقاه " أوباما " في جامعة القاهرة الذي ركز فيه على ضرورة إصلاح علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي والعربي، وان أمريكا بصدد تغيير إستراتيجيتها ورؤيتها ومواقفها اتجاه المنطقة العربية.(12)

ويفهم من الخطاب أن الإدارة الأمريكية قد تستفيد من تجربة العراق في أن فرض الديمقراطية بالدبابة والتغيير بالقوة، من شانه أن يزيد من مشاعر الكراهية والحقد فأصبحت أمام تحديات غير مسبوقة في الوطن العربي، خاصة بعدما توسعت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، التي قد تطال غالبية الأنظمة العربية التي دعمتها وساندتها واحتضنتها الإدارة الأمريكية، هذه الأخيرة قد تلجئ إلى تكتيكات سياسية جديدة تجعلها مقبولة لدى الشعوب وتخفف من حدة الكراهية، وفي نفس الوقت تحافظ على أهدافها ومصالحها في المنطقة ولواضطر ذلك إلى التضحية بأصدقائها.

1. الثورة في تونس: استراتيجيا لا تعني تونس الكثير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية له، ليست دولة مواجهة مع إسرائيل ولا توجد مطامع رأسمالية فيها كالنفط والغاز، رغم أهمية المغرب العربي في الإستراتيجية الأمريكية وحدة التنافس مع الاتحاد الأوروبي، لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن المشهد السياسي في تونس لفترة معينة، ومن حسن حظ التونسيين أن بلدهم بعيد عن الصراعات الإقليمية التي زعزعت استقرار جهات أخرى من الشرق الأوسط على مدى عدة عقود.

وبعد اندلا ع الحركات الاحتجاجية وتوسعها إلى المدن حتى وصولها إلى العاصمة وانخراط عدة فئات من المجتمع المدني، كان رد فعل السلطات التونسية على ذلك هومحاصرة المواقع الالكترونية، انتبهت الإدارة الأمريكية إلى ما يجري في تونس من خلال موقع "فيسبوك" الذي يستخدمه نصف مليار شخص. فأعربت عن قلقها إزاء ما تشهده البلاد من تصاعد للحركة الاحتجاجية، ووجهت دعوة للسفير التونسي بالولايات المتحدة لمطالبته بضرورة احترام السلطات التونسية للحريات الفردية ولاسيما حرية الوصول إلى الانترنت.

بعدما تطورت الأوضاع في الأسبوع الثالث وتعرضت الإدارة الأمريكية لانتقادات وسائل الإعلام، من خلالها تحركت واستدعت السفير التونسي في حدث غير مسبوق على مدى تاريخ العلاقات بين البلدين، وطالبت بالتعامل مع الاحتجاجات بطرق سلمية، في سعيها الالتحاق بالتطورات في تونس بعدما التزمت الصمت في بداية الحركات الاحتجاجية حيث لم تقدم دعماً قوياً لتطلعات المتظاهرين في تونس إلا بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي من الحكم، حيث أعلنت وقوفها إلى جانب الثورة، آملة بأن يكون لها دور في تشكيل النظام الجديد، وفي نفس الوقت أصبحت متخوفة من أن تتحول مطالب المتظاهرين في تونس من المطالبة بالحريات الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي ومحاسبة الفاسدين إلى تغيير في السياسات الخارجية. لقد عبرت الإدارة الأمريكية عن تخوفها من الأحزاب الإسلامية وتأثيرها في مجرى الأحداث ثم الوصول إلى السلطة الحاكمة من خلال زيارة مستشار الأمن القومي الأمريكي إلى الجزائر مباشرة بعد فرار بن علي من الحكم. لقد كشفت ثورة تونس الوجه الحقيقي للولايات المتحدة التي تدعم استقرار الأنظمة الشمولية في المغرب العربي على حساب الديمقراطية التي تنادي بها. فلم تعلن عن تضامنها مع الشعب التونسي في ثورته ضد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي إلا بعدما علمت بهروبه.

2. الموقف الأمريكي من الحركات الاحتجاجية في الجزائر: بعد نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بالرئيس التونسي المخلوع، وما شهدته الجزائر من حركات احتجاجية واسعة شملت معظم الولايات قادها شباب عاطل عن العمل يطالب بالتشغيل، صاحبها أعمال عنف وتكسير للممتلكات في ظل هذه الإحداث أرسل الرئيس الأمريكي،" **باراك أوباما**"، كبير مستشاريه للأمن القومي ومكافحة الإرهاب، "**جون برينان**"، إلى الجزائر منتصف شهر جانفي 2011، وبحكم الظرف الذي زار فيه الجزائر يؤكد أن أمريكا تولي أهمية كبيرة للأحداث في الجزائر، وما

يمكن أن يقع في العالم العربي وشمال إفريقيا بعد الإطاحة بالرئيس التونسي، بعدها خلص تقرير أمريكي إلى أن الجزائر لن تشهد احتجاجات في الفترة الحالية، وأن أي احتجاجات محتملة لن تقع إلا خلال الخمس سنوات القادمة، أي في الزمن المتوسط، بحسب تقديرات الأمريكيين.[13]

يمكن تفسير هذا التقرير بأنه يعكس المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر التي لها تجربة في التعامل مع الحركات الاحتجاجية والظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني والسياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية.[14] بعد المسيرة التي نظمتها "التنسيقية الوطنية من اجل التغيير والديمقراطية" في العاصمة الجزائر، والتي تطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية، أعلنت الإدارة الأمريكية أنها تتابع الوضع عن كثب في الجزائر، ودعوا السلطات الجزائرية إلى ضبط النفس وعدم قمع الحركة الاحتجاجية، وفي إطار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لإدارة الأزمات الاحتجاجية، وتهدئة الجبهة الاجتماعية كالإعلان في الفترة القصيرة المقبلة عن رفع حالة الطوارئ، وفتح المجال الإعلامي أمام الطبقة السياسية، ومعالجة ملف السكن وتفعيل تقديم الخدمات على المستوى المحلي. ولقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء برفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال، معتبرا الخطوة ايجابية وهامة.[15]

2. الموقف الأمريكي من بداية الإحداث المسلحة في ليبيا: بالنظر للقرب الجغرافي من تونس ومصر ونجاح ثورتيهما، ونتيجة غياب الحريات والتعددية والمؤسسات والممارسات القانونية والقمع الممارس على حرية الرأي والتعبير والرأي المخالف والافتقاد إلى ادني المرافق والخدمات وسوء توزيع الثروة، انطلقت في ليبيا مظاهرات شعبية خرج فيها آلاف المواطنين في مواجهة نظام العقيد معمر القذافي، ضمت فئات ثلاثة: نشطاء حقوق الإنسان والإسلاميين والشباب، ثم انضمت القبائل، البداية كانت مع إقدام عناصر الأمن الليبي على اعتقال المحامي والناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان "فتحي تربل" ومطالبة مساندية بالإفراج عنه حيث خرج المناهضين للقذافي يدعون لإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين في ليبيا، ثم المطالبة بإسقاط النظام، واتسعت دائرة المظاهرة الشعبية لتصل إلى العاصمة طرابلس، وذلك بعد تعرض المتظاهرين في بنغازي إلى "مجزرة" على يد قوات الأمن والمرتزقة خلفت مئات القتلى والجرحى، ثم تواصل في بنغازي إطلاق الرصاص والقذائف على المحتجين موقعا مزيدا من الضحايا.

إن اتساع رقعة المظاهرات المطالبة بسقوط النظام الليبي حمل دلالات عدة ترتبط بتجاوز الانتفاضة الشعبية البعد المناطقي والقبائلي لتصبح حركة مطلبيه شاملة تسعى لإسقاط النظام. ودفع هذا التحول في جغرافية المواجهات السلطات الأمنية إلى استخدام القوة المفرطة في محاولة مستميتة منها للإمساك بالشارع،مما أدى سقوط مئات القتلى والجرحى برصاص الشرطة والمرتزقة الأفارقة الذين استنجد بهم النظام، بعد انضمام الكثير من قوات الشرطة والجيش إلى المواطنين.

الموقف الأمريكي: اكتفت الولايات المتحدة بمواقف محتشمة، رغم تواتر الأنباء عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في الاحتجاجات التي عمت المدن الليبية مقتصرة على دعوة السلطات الليبية إلى وقف أعمال العنف وبدء حوار بشأن الإصلاحات السياسية.

في هذا الإطار أبدت الولايات المتحدة قلقها العميق بسبب تقارير وصفتها بالموثوقة تفيد بسقوط مئات القتلى والجرحى أثناء احتجاجات في ليبيا.

يمكن تلخيص الموقف الأمريكي الغير مواكب للأحداث الدامية والقصف في ليبيا هوالصمت في البداية وترقب الوضع، وبعد تطور الأحداث الدامية بسرعة وتوسعها إلى مدن وقبائل أخرى، بدأت البيانات تصدر على استحياء وخجل تعبر عن اهتمام ثم عن قلق ثم استنكار لما يحدث في ليبيا من قمع للمتظاهرين، ثم مناشدات لضبط النفس ولوقف العنف.

ب. سياسة فرنسا في منطقة المغرب العربي: ترجع العلاقات الفرنسية بالمنطقة المغرب العربي إلى القرن التاسع عشر عندما بدأت الدولة العثمانية بالتفكك والانحلال، وبدأ التنافس الأوروبي على ممتلكاتها، فسقطت المغرب العربي تحت السيطرة الفرنسية، وذلك باحتلال الجزائر في عام 1830، ثم فرض الحماية على تونس 1882، وعلى المغرب عام 1912 كانت المصالح الإستراتيجية والاقتصادية هي التي تحرك السياسة الفرنسية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية تميزت سياسة فرنسا تجاه منطقة المغرب العربي بعدم الثبات والتردد خشية على مصالحها، بعدما انتزعت الجزائر استقلالها، انتهى النهج الاستعماري في سياسة فرنسا وتحولت سياستها من سياسة استعمارية إلى سياسة صداقة وتعاون في دول المنطقة، وأصبحت من المعبرين الأساسين عن سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية خاصة بعد مجيء الرئيس **ساركوزي** الى الحكم، لقد تراوحت المسارات المختلفة التي حددها الاتحاد الأوروبي لدعم الإصلاح من حوار سياسي إلي برامج متخصصة للترويج للديمقراطية، إلى دعم المجتمع المدني والقطاع الخاص، فلقد انتهت جميعها حتى الآن إلي

طريق مسدود. أما سياسة الجوار الأوروبي الجديدة، التي قامت علي أسس مشابهة لعملية الشراكة، فقد تنجح في تحسين ظروف الحوكمة ضمن الحدود التي يفرضها الحكم السلطوي، ولكنها لن تؤدي إلي دعم عملية إصلاح سياسي جادة.

إن المشروعات والبرامج الأوروبية التي تهدف إلى تشجيع الديمقراطية تحتوي على تناقض واضح حيث أنها تعمل على استقرار الحكام أكثر مما تعمل على إصلاح الأنظمة القائمة، إن الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها الأمن في المنطقة تحولت إلى نقطة أساسية أدت بأوربا إلى العمل على استقرار الأنظمة الاستبدادية العربية طالما وافقت على الاندراج في إطار عملية برشلونة.[16]

أما فيما يخص التعاون الفرنسي الليبي، فيتم بعيدا عن ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث صرح الرئيس الفرنسي "ساركوزي" في هذا الصدد: " لا أجد مبررا يسمح لي بان امنح نفسي الحق بإعطاء الدروس في بلد أزوره كصديق ويستقبلني كصديق "، وفي سياق دفاعه عن زيارة القذافي لفرنسا المثيرة للجدل عام 2007 صرح لصحيفة " لونوفيل اوبزارفاتور": "بأن القذافي لا ينظر إليه كديكتاتور في العالم العربي، بل الرئيس الليبي هوأقدم حاكم عربي في المنظفة" [17]، وعليه تم توقيع مذكرة اتفاق تنص على دراسة تزويد ليبيا بمفاعل نووي لتحليل مياه البحر. كما أعلن "ساركوزي" أن فرنسا ستقوم بأبحاث مع الليبيين لمعرفة ما إذا كانت هناك ثروات من المواد الأولية في ليبيا في الجنوب قرب النيجر، وهي إحدى الجهات الرئيسية المزودة لفرنسا باليورانيوم. وأضاف أن الليبيين يملكون "مخزونا من اليورانيوم يبلغ 1600 طن" يعود إلى السنوات التي كانوا يملكون خلالها برنامجا نوويا عسكريا .وتوصل إلى عقودا بقيمة عشرة مليارات يورومع ليبيا وبناء شراكة إستراتيجية.[18]

1. موقف فرنسا من الحركات الاحتجاجية في تونس:

يتبع النظام الحاكم في تونس منذ الاستقلال النهج الأوروبي وبالذات الفرنسي ولا مكان للنفوذ الأمريكي فيه، وهذا لاعتبارات تاريخية وثقافية ولغوية، ومنذ تولي الرئيس بن على الحكم في الثمانينيات وتبنيه الانفتاح السياسي ثم تبعه بموجة من التضييق علي الحريات في بداية التسعينيات. لم يتأثر هذا التضييق السياسي بإعلان برشلونة أوباتفاق الشراكة الجديد مع الاتحاد الأوروبي واستكمل النظام ملاحقته للمجموعات المعارضة خاصة الجماعات الإسلامية. وفي الوقت نفسه، فرض قيودا جديدة على الحريات السياسية بشكل عام، الأمر الذي وصل لذروته

خلال التعديلات الدستورية التي تمت عام 2002، والتي أتاحت للرئيس بن علي الترشح مجددا للانتخابات، والحصول على حصانة لمدى الحياة أمام أي شكل من أشكال الملاحقات. وأعيد بالفعل انتخابه عام 2004 بعد عام واحد من سن قانون مكافحة الإرهاب الذي قيد الحريات بشكل أكبر.

ونتيجة التضييق على الحريات وتزوير الانتخابات 2009 البرلمانية والرياسية وتفشي الفساد الإداري والسياسي وفشل السياسات الاقتصادية المدعمة من قبل الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية، تنامت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية وتوسعت لتشمل مختلف الفئات وتخترق كل القطاعات وتطيح بالرئيس بن على من الحكم. وبذلك تفاجئ فرنسا في بداية الانتفاضة، حيث عبرت وزيرة الخارجية "ميشيل" إليوت ماري" أن فرنسا لا يمكنها إعطاء الدروس للآخرين في جوابها على أسئلة الصحافيين الذين طالبوها بموقف باريس من أحداث تونس. اعتبر التصريح آنذاك مستفز سياسيا، لأنه يبرز انتقائية التعامل مع الدول، فبينما باريس تضغط على الرئيس "لوارن غبابو" في ساحل العاج تلتزم الصمت أمام ما يجري في تونس، وبينما تدين سقوط ضحايا في دول مثل زيمبابوي ترفض التضامن الإنساني مع قتلى تونس، بعدها عرضت وزيرة الخارجية مساعدة تونس في أساليب السيطرة على الاحتجاجات في البرلمان الفرنسي. وقد برر الرئيس الفرنسي "ساركوزي" موقفه «تؤكد فرنسا اتخاذ موقف قريب من قيمها يطابق مصالح الفرنسيين المتمسكين بمنطقة في المتوسط يعمها السلام والتطور. إن فرنسا وشعبها في غاية السرور لتحقيق الحرية والديمقراطية في هذا البلد الصديق الذي تربطنا به علاقات تاريخية وإنسانية متينة.

يمكن تفسير الموقف الفرنسي المتناقض المتسم بالانتقائية وبعدم التنديد بما يحدث في المغرب العربي من حركات احتجاجية هوالتخوف من أن يدفع أنظمة هذه الدول إلى تقليص نفوذ باريس وفتح الباب أمام النفوذ الأمريكي. وعليه بعد نجاح الثورة في تونس وتحقيق أهدافها، عينت فرنسا سفيرا جديدا في تونس، قدم اعتذاراته إلى الشعب التونسي وأعلن عن إستراتيجية جديدة في التعامل الدبلوماسي قائمة على الانفتاح على المجتمع التونسي بكل تنظيماته المجتمعية والقوى السياسية بشرط نبذ العنف واحترام القيم الديمقراطية، كما أكد على ضرورة الاهتمام بكل المحافظات والبلديات في تونس من ناحية الاستثمار الذي يوفر فرص التشغيل.[19]

2. موقف فرنسا من الحركات الاحتجاجية في الجزائر:

بعد تنامي الحركات الاحتجاجية في الجزائر لتشمل عدة قطاعات من التعليم إلى الصحة وقطاع العدالة والحرس البلدي التابع إلى وزارة الداخلية، واستمرار احتجاجات تنسيقية التغيير والديمقراطية كل يوم سبت والتي تضم قوى سياسية مقربة من فرنسا من الناحية الإيديولوجية والأطروحات السياسية والإقامة لبعض زعماء الأحزاب المشاركين في احتجاجات التنسيقية في فرنسا، سارعت الخارجية الفرنسية في تصريح للناطقة الرسمية" لميشال أليوماري"، بالتأكيد على مبدأ فرنسا القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن سياستها تبقى قائمة على مبدأين أساسيين وهما عدم التدخل في شؤون الدول والتمسك بالقيم العالمية، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان، الحرية والديمقراطية.

إلا أن وسائل الإعلام الحكومية والخاصة في فرنسا اهتمت أكثر بالوضع في الجزائر، من خلال التغطية والتحليلات حول عوامل وخلفيات الحركات الاحتجاجية وتداعياتها وإمكانية أن تتحول إلى ثورة شعبية كجارتها في تونس. وحيث أشار البرلمان الفرنسي إلى ضرورة فتح المجال أمام المتظاهرين في إطار مظاهرات سلمية، أكد أهمية القيام بذلك دون المخاطرة بأمن المتظاهرين وقال إنه من غير المقبول المخاطرة بالحياة من أجل التعبير عن الأفكار وعلى السلطات أن تضمن حرية الحق في التظاهر. ودعى السلطات الجزائرية إلى ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، أما سفير فرنسا في الجزائر" كزافيي درانكورت " فقد قدم تقرير أمام البرلمان الفرنسي حول الحركات الاحتجاجية في الجزائر حيث يرى أن " الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر شهر جانفي 2011 الماضي مختلفة تماما عن تلك التي حدثت في تونس، مؤكدة أن هناك فرق كبير بين الجزائر وتونس على المستويين السياسي والاجتماعي. الاحتجاجات التي عرفتها العاصمة الجزائرية والعديد من ولايات الوطن ليس لها أي طابع سياسي حسب ما لاحظته المصالح المختلفة العاملة بالسفارة الفرنسية في الجزائر، إذ أن أغلب المشاركين في الاحتجاجات شباب بطال يبحث عن عمل..، ما يحدث في الجزائر ليس لها علاقة بما جرى في تونس، كما أنها غير مشابهة لها تماما، على اعتبار أنها لم تدم سوى أيام، رغم أن كلا البلدين يتقاسمان العديد من النقاط المشتركة، حيث يتم تسيير تونس والجزائر من طرف نفس الأشخاص منذ مدة، وهناك أزمة في السكن وأزمة شغل. أما الفارق الكبير، هوفي النظام والسلطة، فإذا كانت السلطة في تونس "عائلية"، فإن النظام في الجزائر مختلف ومعقد." (20)

3. موقف فرنسا من بداية الإحداث المسلحة في ليبيا:

يظهر أن فرنسا لم تستفد بعد من التجربة السابقة في موقفها مع تونس، وتأخرت في اتخاذ الموقف المطلوب، وهي تراقب تطور الأحداث بسرعة فائقة نحوالمواجهة العنيفة، وهي على دراية بالتركيبة القبائلية للنظام في ليبيا، حيث لم يصدر من الخارجية الفرنسية أي تنديد بالجرائم التي ارتكبها النظام الليبي ضد المتظاهرين ومن أعمال عنف وقتل وقصف وتهديد المواطنين، وتأثرت بتهديد القذافي لدول جنوب المتوسط بعدم وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. إذ باستثناء تهديد باريس بتعليق تزويد نظام طرابلس بالأسلحة، لم نشهد موقف صارم يتناسب والبلد الذي خرج منه إعلان حقوق الإنسان، إن الموقف المحتشم الذي أبدته فرنسا بالدعوة إلى الهدوء وتجنب العنف، لا يخرج عن إطار المصلحة وترقب الوضع بعيد عن ملف حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية التي تنادي بها فرنسا، لقد أثارت زيارة القائد الليبي معمر القذافي إلى باريس منذ أربع سنوات خلت، الكثير من الجدل في الأوساط السياسية والحقوقية بفرنسا وبالعديد من الدول الغربية التي رفعت تساؤل: "كيف لديكتاتور أن يستقبل في البلد الذي خرج منه إعلان حقوق الإنسان، غير أن الإجابة كانت: "الليبيون سيدفعون مئات الآلاف من اليوروهات لتشغيل مصانع في فرنسا و10 ملايير أوروفي شكل جملة من العقود، بالإضافة إلى ذلك طلبه لشراء 21 طائرة إيرباص.

خاتمة

تبدومواقف القوى الغربية الأمريكية والفرنسية من الحراك السياسي والاجتماعي والثورات الشعبية في تونس وليبيا، مجرد نصائح للسلطات العمومية من أجل تفادي استخدام العنف ضد المتظاهرين وجعل مصالح الأمن تتعاطى بإيجابية مع المظاهرات ومحاولات ضبط النفس، وتبقى تراقب الوضع عن كثب، ومترددة في موقفها من دعم عملية التحول الديمقراطي، على اعتبار أن الديمقراطية بالدول العربية عاملا مساعدا لوصول الجماعات الإسلامية للسلطة وسيطرة القوى الشعبية. وهذا يؤثر على سياساتها ومصالحها وتغير إستراتيجيتها في المنطقة. لقد كشفت الثورة الشعبية في تونس وليبيا كيف أن الغرب دعم الشعوب التي انتفضت في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ضد حكامها منذ نهاية الثمانينات إبان سقوط جدار برلين (الموجة الثانية والثالثة من التحول الديمقراطي) وحتى الثورات في جورجيا وأوكرانيا وتشجيع المعارضة في دول مثل فنزويلا وبوليفيا والإكوادور وإيران لكن يلاحظ أن هذا التأييد والتنديد يغيب عندما يتعلق الأمر بليبيا أوبدول في العالم العربي. هذه

الانتقائية والازدواجية في المعايير وتفضيل المصلحة تجعل هذا الغرب والقوى الدولية تتناقض مع مبادئ ديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعليه يمكن القول أن القوى الغربية تريد من الأنظمة المغاربية أن تشكل جدارا مانعا لمنع تسرب الهجرة غير الشرعية وأن تكافح ضد التطرف الديني والإرهاب ومصدرا للثروات البترولية، وبذلك تكون عائقا أمام التطور الديمقراطي الحقيقي في المنطقة.

الهوامش:

[1] عبد الرحيم العطري، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**. الرباط: دار النشر: وجهة نظر, 2008.

[2] ملف "حول الحركات الاحتجاجية في المغرب" **جريدة الشرق الأوسط**، لاحد 11 رجب 1424 هـ 7 سبتمبر 2003 العدد 9049

[3] هدى ميتكيس " الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث " في **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، جامعة القاهرة: منشورات الجامع،1999، ص139.

[4] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية والتحول الديمقراطي**. القاهرة: دار الكتاب العربي الحديث، 2010 ص101

[5] حسين توفيق ابراهيم. **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصرى**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. 2006، ص 253.

[7] لمزيد من التوضيح حول المصالح الغربية والأنظمة العربية انظر: إسحاق الفرحان. **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**.الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 48.

[8] عمر كوش "**بعد ما حدث في مصر وتونس.. أين هي مؤسسات رصد التحولات والتغيرات؟** "
<http://www.aleqt.com/2011/02/18/article_505455.html>

[9] عبدالله تركماني، "**مكانة المغرب العربي في عالم متغير**" ، لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق -2008 02-17
<http://www.dctcrs.org/s3512.htm>

[10] انظر: دراسة عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما" **المركز العربي للدراسات المستقبلية**.
<http://mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html>

[11] علي الحاج. **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص161

[12] انظر خطاب **نص خطاب أوباما في جامعة القاهرة مترجم، جريدة الوسط الالكترونية**.
<http://www.el-wasat.com/portal/News-55557916.html>

[13] محمد بلعليا، تقرير أمريكي:''الثورة'' في الجزائر مستبعدة الآن" **جريدة الفجر** الجزائرية (2011/02/20)

[14] محمد أمين، "المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر... إدارة جورج ولكر بوش نموذجا " **جريدة الحوار**، الجزائر (2010 – 01 - 24)

[16] جان نويل فريبه. "الاستقرار أوالديمقراطية" في الصعوبة التي تواجه أوروبا بين تشجيعها الديمقراطية أواستقرار الأنظمة السلطوية"، في حامد عبد الماجد وثناء فؤاد عبد الله واخرون، **الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991 – 2003**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. 2005.

[17] "ساركوزي عدوالديمقراطية اللدود"، **جريدة أخبار البشير** بتاريخ 201117/01/22.

[19] استمع وانظر: مقابلة قناة فرنسا 24 مع السفير الفرنسي الجديد في تونس **""جوريس بواليون"** في 2011/02/20.

[20] لمزيد من التفاصيل حول تقرير السفير الفرنسي في الجزائر انظر: **جريدة النهار**، الجزائر، 2011/02/15.